

مجلس الوزراء برئاسة المليك يؤكد على مراجعة أسلوب المراقبة على المصارف الدولية الترخيص لشركة تطوير التعليم القابضة.. ومنع أي عنف لتعرض له المرأة

واس - الرياض

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين أسد على الترخيص بتأسيس «شركة تطوير التعليم القابضة» لتقديم جميع الخدمات التربوية الأساسية والسماندة وتطوير وإنشاء واحلاك وتشغيل المشاريع التربوية والقيام بالأعمال والأنشطة المتعلقة بذلك ويانط بها تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام، وتنفيذ أي برامج تطوير إضافية.

واستعرض المجلس مشاركة المملكة في قمة العشرين-المرمغ عقدها في واشنطن ١٧ الجاري لمراجعة الوضع العالمي العالمي، والتي ستسعى المملكة من خلالها إلى طرح منظورها تجاه جذور الأزمة المالية الراهنة، وضرورة مراجعة أسلوب المراقبة على المصارف الدولية وكذلك أسلوب عمل وهيكليات المؤسسات المالية العالمية بما يعكس واقع الاقتصاد العالمي الآن.

وشدد المجلس على ضرورة تطبيق الإجراءات التي تتضمن معالجة أي مفاطلة تمس حقوق المرأة، ومنع أي عنف قد يتعرض له؛ والعمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها. وكذلك ما يتعلق بضرورة الأتزام بما نصت عليه الأنظمة واللغطبات منحت عليه الأفراد؛ وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعا ونظاما. جاء ذلك خلال ترؤسه يحفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات واللقاءات التي عقدها «حفظه الله» مع عدد من قادة الدول ومبعوثيهم وممثلي المنظمات الدولية خلال الأسبوع الماضي حول العلاقات الثنائية، وقضايا المنطقة والشؤون العالمية، ونوّه خادم الحرمين الشريفين في هذا السياق بإجتماعه «حفظه الله» مع فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. ودولة رئيس وزراء بريطانيا جورون براون؛ وأن من شأن هذه الإجتماعات أن تؤكد على دور المملكة على الساحة العالمية، وسعيها لخدمة مصالحنا الوطنية، والتصدي للتحديات التي يواجهها العالم العربي والأمة الإسلامية، وأوضح وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني عقب الجلسة: أن المجلس

استعرض في هذا الصدد الإجتماع القادم للمجموعة العمومية للأمم المتحدة يومي ١٤ و١٥ من هذا الشهر دعما لخياره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «حفظه الله» للحوار بين أتباع الديانات والثقافات على إتماده العالم ليصبح الحوار والتأكيد على المشترك الإنساني، والتعد الأخلاقي، وبنية الأسرة إطارا للتقارب ونيل العف والوصول إلى حلول لسا يواجه الأسرة الدولية من أزمات معاصرة. كما استعرض المجلس أيضا مشاركة المملكة في القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين المرمغ عقدها في العاصمة الأمريكية واشنطن في السابع عشر من هذا الشهر لمراجعة الوضع العالمي العالمي، والتي ستسعى المملكة من خلالها إلى طرح منظورها تجاه جذور الأزمة المالية الراهنة، وضرورة مراجعة أسلوب المراقبة على المصارف الدولية وكذلك أسلوب عمل وهيكليات المؤسسات المالية العالمية بما يعكس واقع الاقتصاد العالمي الآن.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نظر بعد ذلك في النقلة النوعية التي تشهدها قطاعات التعليم العام، والعالي، والعني الفني، ومن ذلك رعاية خادم الحرمين الشريفين يوم الأربعاء الماضي ووضعه «حفظه الله» لحجر الأساس لجامعة الأميرة فورة بنت عبدالرحمن للبنات،

وما يحفظه ذلك من تأكيد لحق المرأة السعودية في التعليم، وأن ذلك يأتي في الإطار العام الذي يوجه به خادم الحرمين الشريفين فيما يتعلق بحفظ حقوق المرأة وتعزيت دورها في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء، وما صدرت به أوامره الكريمة من صون لحقوق المرأة في المؤسسات القضائية، وتطبيق الإجراءات التي تتضمن معالجة أي مفاطلة تمس حقوقها، ومنع أي عنف قد يتعرض له؛ والعمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها. وكذلك ما يتعلق بضرورة الأتزام بما نصت عليه الأنظمة والتعليمات منحت عليه الأفراد؛ وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعا ونظاما. واختتم وزير الثقافة والإعلام بيانه، بأن المجلس نظر بعد ذلك في المواضيع المدرجة على جدول أعماله واتخذ حيالها من القرارات ما يلي:

أولا: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية «أو من ينيبه» بالتحاوث في شأن مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الدفاع العدني بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ونظيراتها في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية والجمهورية التونسية، في ضوء الصيغ المرفقة بالقرارات، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع النسخ النهائية

المملكة تسعى للتصدي للتحديات التي يواجهها العالم العربي والإسلامي إبرام اتفاقية لإصدار دعم تقني لمشروع ينبع لإنتاج الحمياء والكهرباء

الوزراء الموافقة على الترخيص بتأسيس «شركة تطوير التعليم القابضة» وفقا لنظامها الأساس المرفق بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أهم أغراض الشركة تقديم جميع الخدمات التربوية الأساسية والمساندة وتطوير وإنشاء وإحتلاك وتشغيل وصيانة المشاريع التربوية والقيام بالأعمال والأنشطة المتعلقة بذلك ويناط بها تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام وتنفيذ أي برامج تطوير إضافية.

سادسا: وافق مجلس الوزراء على إعادة تشكيل اللجنة الاستثنائية الخاصة بعنازعات الأوراق المالية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القرار وذلك على النحو التالي:

هذه الآلية اجتماعات دورية بالتناوب في عاصمتي البلدين مرة واحدة في السنة وكلما دعت الحاجة لذلك.

٢- يشجع الطرفان تبادل المعلومات والزيارات والاتصالات الدورية المباشرة بين كبار المسؤولين ومديري الإدارات المعنية في الوزارتين.

ثالثا: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٦/٢٠) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارة

الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية فنلندا الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٨/١٠/١١هـ الموافق ٢٣/١٠/٢٠٠٧م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح مذكرة التفاهم: يجري الطرفان مباحثات ومشاورات ثنائية منتظمة لاستعراض جميع أوجه علاقتها الثنائية وتبادل وجهات النظر إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

رابعا: قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام وزير المالية بإبرام اتفاقية لإصدار الدعم الائتماني لمشروع ينبع لإنتاج ١٧٠٠ ميجاوات للكهرباء و ١٥٠ ألف متر مكعب يوميا من المياه.

خامسا: قرر مجلس

الموعدة لاستكمال الإجراءات الثنائية.

أبرز ملامح مذكرات التفاهم:

١- التعاون في مجالات الدفاع المدني لمواجهة مختلف الأخطار والتحديات التي قد تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الصناعية مع العزل على تنمية التعاون بالطرق والوسائل في حدود الإمكانيات المتاحة ووفقا للتشريعات السائدة.

٢- تبادل المعلومات حول تنفيذ الجوانب الفنية والإدارية في أجهزة الدفاع المدني وتطويرها.

٣- توفير التسهيلات اللازمة للعاملين في جهاز الدفاع المدني لأي طرف لمخسور الدورات التدريبية النظرية والعملية التي يعقدتها الطرف الآخر.

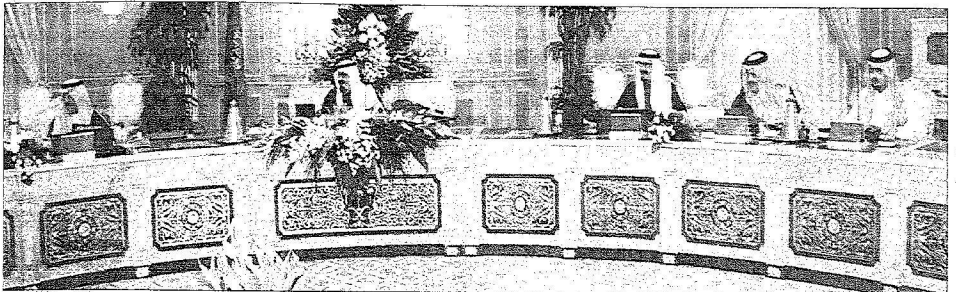
ثانياً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٢/٦٣)

وتاريخ ١٨/٧/١٤٢٩هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم حول إنشاء آلية للتشاور السياسي بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموقع عليها في مدينة الجزائر بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٨م بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح مذكرة التفاهم:

١- تكون آلية التشاور السياسي المشتمل إليها برئاسة وزير خارجية البلدين وتعد

- ١- أحمد بن محمد الخويطر
«من وزارة المالية، رئيساً».
- ٢ - الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف آل مقرن، «من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، عضواً».
- ٣ - عبدالعزيز بن راشد بن كليب، «من وزارة التجارة والصناعة، عضواً».
- سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين «الخامسة عشرة، والرابعة عشرة»، وذلك على النحو التالي:
- ١- تعيين الدكتور عبدالله بن صالح بن محمد المقبل على وظيفة «أمين عام اللجنة العليا لسياسة التعليم، بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التربية والتعليم» تعليم البنين».
- ٢- تعيين مسفر بن محمد بن عبدالله البشر على وظيفة «مدير عام الشؤون الإدارية والمالية، بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة التحقيق والإدعاء العام».
- ٣- تعيين عبدالعزيز بن عتيق بن سعد السواش على وظيفة «مستشار شرعي، بالمرتبة الرابعة عشرة برئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء».



جانب من اجتماع مجلس الوزراء

